وزارة التخطيط
دائرة التنمية البشرية
قسم سياسات تمكين المرأة

إنجازات وزارة التخطيط في مجال دعم وتعزيز الدور التنموي للمرأة ٢٠٢٥

الاشراف العام

أ.م.د. مها عبد الكريم حمود / مدير عام دائرة التنمية البشرية / وزارة التخطيط.

فريق الاعداد

السيدة سحر فيض الله محمد علي / مدير قسم سياسات تمكين المرأة/ دائرة التنمية البشرية.

السيدة طيف مكي عبد الخالق / رئيس ابحاث/ قسم سياسات تمكين المرأة/ دائرة التنمية البشرية.

الانسة زينب حامد حميد/ احصائي اقدم / قسم سياسات تمكين المرأة / دائرة التنمية البشرية.

السيدة سارة عبد السلام عبد الكريم / مترجم اقدم/ قسم سياسات تمكين المرأة / دائرة التنمية البشرية.

السيدة زهراء حمود موزان / اختصاصي جودة/ قسم سياسات تمكين المرأة / دائرة التنمية البشرية.

المحتويات

المقدمـــــة 2

أولا : مبررات التركيز المؤسسي على تنمية قدرات المرأة 2

ثانيا : موقع وزارة التخطيط في مسار تمكين المرأة والتنمية المستدامة..... 4

ثالثاً:استعراض واقع الموظفات في وزارة التخطيط..... 5

رابعاً : المرأة العراقية في ارقام..... 8

❖اجمالي سكان العراق..... 8

❖**التعليم**..... 9

❖**النشاط الاقتصادي**..... 9

❖**رئاسة المرأة للأسرة**..... 10

❖**الحالة الزوجية للنساء بعمر 12 سنة فأكثر**..... 11

خامساً: المرجعيات الوطنية والسياسات الحاكمة..... 12

❖**الخطة الوطنية الثالثة لقرار مجلس الامن 1325**..... 12

❖**الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)**..... 13

❖**استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2025 -2030)**..... 15

❖**خطة التنمية الوطنية 2024-2028**..... 16

❖اليوم الوطني للمرأة العراقية..... 16

سادساً: البرامج التنفيذية والإنجازات المؤسسية..... 17

❖خطة التمكين الاقتصادي للمراة العراقية..... 17

❖**المعارض الاقتصادية والمنتجات اليدوية**..... 18

❖الحماية القانونية والوصول الى العدالة..... 18

سابعاً: البحث والمعرفة والدراسات 20

❖دراسة عن معدلات التحاق الاناث بالتعليم في مرحلة الدراسة الثانوية: تحليل الوضع الراهن والحلول المقترحة..... 20

❖دراسة ظاهرة امية النساء وانعكاساتها في تفاقم الفقر في العراق (نساء ممكنات ...مجتمعات صامدة)..... 22

ثامناً : الفعاليات التوعوية والاعلامية..... 24

❖**أنشطة توعوية تخص المرأة ووسائل دعمها**..... 24

❖حملة الـ (16) يوم لمناهضة العنف ضد المرأة..... 26

❖**الشراكات المحلية والدولية في مجال تعزيز الدور التنموي للمرأة**..... 27

تاسعاً: التحديات التي تواجه المرأة العاملة في وزارة التخطيط..... 28

عاشراً:التوصيات التي من شانها دعم وتعزيز دور الموظفة التنموي..... 28

المقدمـــــة

في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، تزداد الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في جميع مجالات التنمية الوطنية، باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق النمو المستدام والشامل. ومن هذا المنطلق، أولت وزارة التخطيط اهتماما خاصا بدعم الدور التنموي للمرأة، من خلال سياسات واستراتيجيات وخطط تهدف إلى تمكينها اقتصاديا واجتماعيا ومعرفيا، وتعزيز مساهمتها في صنع القرار الوطني.

وقد شكلت جهود الوزارة في هذا المجال مساراً متكاملاً من المبادرات والبرامج التنموية، التي لم تقتصر على تقديم الدعم المباشر، بل امتدت لتعزيز القدرات المؤسسية والمجتمعية، وتبني آليات مبتكرة لرصد أثر هذه الجهود وقياس نتائجها. ويستعرض هذا التقرير أبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة والجهات القطاعية ذات الصلة بالتنسيق معها، والتي تعكس التزامها الثابت بتمكين المرأة وإشراكها الفاعل في التنمية الوطنية، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والعدالة المجتمعية.

أولا : مبررات التركيز المؤسسي على تنمية قدرات المرأة

ينطلق التركيز المؤسسي على تنمية قدرات المرأة من جملة مبررات تنموية ووطنية واستراتيجية، تجعل منه خياراً حتمياً وليس توجهاً ظرفياً، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي يشهدها العراق ووفقا للاتي:

1- تعد تنمية قدرات المرأة استثمارا مباشرا في رأس المال البشري، حيث تمثل النساء نصف المجتمع ونصف طاقاته الكامنة، ويؤدي ضعف مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية إلى هدر مورد بشري أساسي لا يمكن تعويضه. إن تعزيز قدرات المرأة التعليمية والمهارية والمهنية ينعكس إيجابا على الإنتاجية، وجودة العمل، واستدامة النمو الاقتصادي.

2- يرتبط تنمية قدرات المرأة ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، إذ أثبتت التجارب الوطنية والدولية أن السياسات التي تراعي احتياجات النساء وتضمن تكافؤ الفرص تسهم في تقليص الفقر، وتحسين مؤشرات الصحة والتعليم، وتعزيز التماسك المجتمعي، بما يحقق تنمية أكثر شمولًا وعدالة.

3- يكتسب التركيز المؤسسي على تنمية المرأة أهمية خاصة في سياق التحديات الاقتصادية والتحولات الديموغرافية، ولا سيما ارتفاع نسب الإعالة، واتساع شريحة الأسر التي ترأسها نساء، ومحدودية فرص العمل اللائق. وعليه، فإن تمكين المرأة اقتصاديا يمثل أداة فاعلة لتعزيز دخل الأسر، والحد من الفقر متعدد الأبعاد، وتحسين القدرة على الصمود الاقتصادي.

رابعاً، يسهم إشراك المرأة في صنع القرار والتخطيط في رفع كفاءة السياسات العامة وفاعليتها، إذ يؤدي حضور المرأة في المواقع القيادية والتنفيذية إلى إدخال منظور أكثر شمولا وواقعية في تصميم البرامج والخطط، ويعزز الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمجتمع، لاسيما للفئات الأكثر هشاشة.

خامساً، يشكل تمكين وتنمية المرأة أحد ركائز تعزيز الاستقرار والسلام المجتمعي، خاصة في مراحل التعافي من النزاعات والأزمات، حيث تلعب المرأة دورا محوريا في إعادة بناء النسيج الاجتماعي، ومنع النزاعات، ودعم جهود المصالحة وبناء السلام، وهو ما يجعل من تمكينها عنصرا أساسيا في الأمن الإنساني.

سادساً، ينسجم التركيز المؤسسي على تمكين وتنمية المرأة مع الالتزامات الوطنية والدولية للعراق، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، وأجندة التنمية المستدامة 2030، وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، الأمر الذي يعزز مواءمة السياسات الوطنية مع الأطر الدولية، ويرفع من مؤشرات الأداء والسمعة المؤسسية للدولة.

وبناءً على ما تقدم، فإن اعتماد تمكين وتنمية المرأة كأولوية مؤسسية يُعد مدخلا استراتيجيا لتعظيم أثر السياسات العامة، وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، وضمان استثمار أمثل للطاقات البشرية، بما يخدم المصلحة الوطنية العليا ويؤسس لمستقبل أكثر ازدهاراواستقرار

ثانيا : موقع وزارة التخطيط في مسار تمكين المرأة والتنمية المستدامة

تتبوأ وزارة التخطيط موقعا محوريا في مسار تمكين المرأة بوصفها الجهة الوطنية المعنية برسم السياسات التنموية، وتوجيه الأولويات الاستراتيجية، وضمان اتساق الخطط والبرامج القطاعية مع أهداف التنمية المستدامة. وينطلق دور الوزارة من مسؤوليتها في تحويل الرؤى الوطنية إلى سياسات عملية، وترجمة الالتزامات الحكومية إلى برامج قابلة للتنفيذ والقياس، بما يكفل إدماج تمكين المرأة كأولوية عابرة للقطاعات وليست إجراءً قطاعيا معزولا.

وتضطلع الوزارة بدور محوري لإدماج قضايا المرأة في الخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية والمحلية، وربطها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجالات تنمية رأس المال البشري، والتشغيل، والتخفيف من الفقر، والحماية الاجتماعية، وبناء القدرات. كما تعمل على مواءمة البرامج التنموية مع احتياجات النساء، استنادا إلى الأدلة الإحصائية والدراسات التحليلية التي تنتجها أو تشرف عليها.

وفي إطار التخطيط القائم على البيانات، تؤدي وزارة التخطيط دورا أساسيا في إنتاج وتحليل المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بوضع المرأة، بالاعتماد على مخرجات التعدادات والمسوح الوطنية، بما يسهم في تشخيص الفجوات، وتوجيه الموارد، وتحسين كفاءة الاستهداف في السياسات والبرامج الحكومية.

كما تضطلع الوزارة بمسؤولية تعزيز البعد المؤسسي لتمكين المرأة من خلال تطوير الأدلة الإرشادية، وبناء القدرات الوطنية في مجال إدماج قضايا المرأة في التخطيط ، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة، بما يضمن الانتقال من مستوى الالتزام النظري إلى الأثر التنموي الملموس.

ويبرز دور الوزارة كذلك في تعزيز الشراكات الوطنية والدولية، إذ تعمل على تنسيق الجهود بين الوزارات والجهات الحكومية، والتكامل مع المنظمات الدولية والشركاء التنمويين، بما يضمن توجيه الدعم الفني والمالي نحو أولويات وطنية واضحة، ويعزز استدامة برامج تمكين المرأة. وعليه، فإن موقع وزارة التخطيط في هذا المسار لا يقتصر على الدور الإجرائي، بل يتمثل في قيادة عملية إدماج تمكين المرأة ضمن المنظومة التنموية الشاملة، بوصفه مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة، وتعظيم العائد التنموي للاستثمار في رأس المال البشري، وبناء عراق أكثر عدالة واستقرارا وازدهارا.

ثالثاً:استعراض واقع الموظفات في وزارة التخطيط

شكل (1) نسبة الموظفين لعام 2024

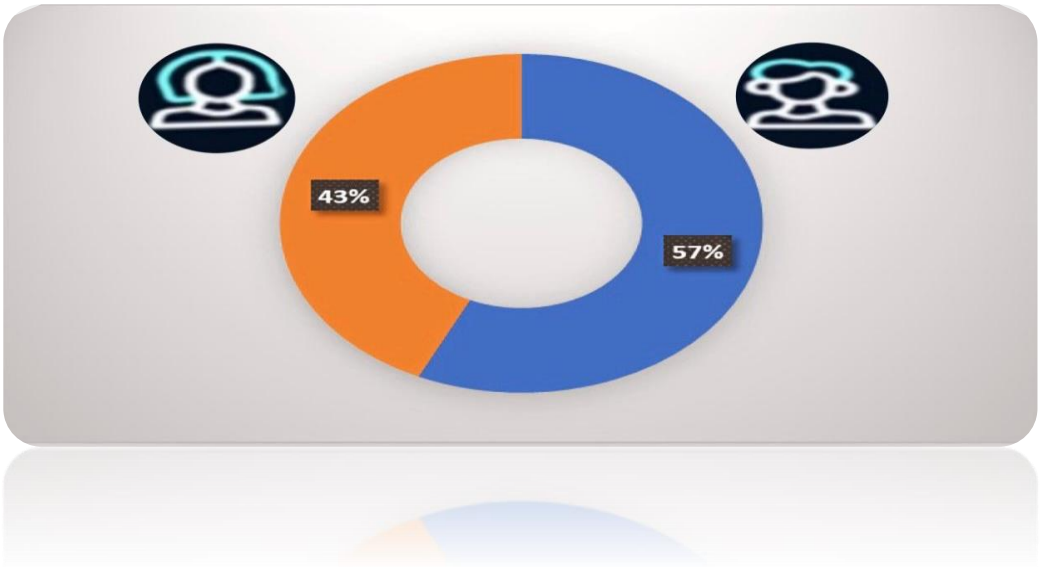

المصدر: بيانات وزارة التخطيط

في ضوء بيانات هذه الوزارة ، يتبيّن أن الذكور يشكلون نسبة (57%) من مجموع موظفي وزارة التخطيط مقابل (43%) من الإناث. وعلى مستوى المواقع القيادية العليا تتعمّق محدودية التوازن بين الجنسين، إذ بلغت نسبة شاغلي منصب وكيل وزارة من الذكور (75%) مقابل (25%) للإناث، في حين وصلت نسبة الذكور من شاغلي مناصب المديرين العامين إلى (89%) مقابل (11%) من الإناث. أما في مستوى معاون مدير عام فقد بلغت نسبة الذكور (58%) مقابل (42%) للإناث. كما تظهر الهيمنة الذكورية أيضاً في المستويات الإدارية الوسطى، إذ يشكل الذكور (66%) من مديري الأقسام مقابل (34%) من الإناث، و(57%) من مسؤولي الشعب مقابل (43%) من الإناث.

تشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى وجود فجوة واضحة بين الجنسين في شغل المناصب القيادية ومواقع صنع القرار، تميل بصورة ملحوظة لصالح الذكور، على الرغم من توافر الكفاءات النسوية والمؤهلات العلمية والخبرات العملية لدى العديد من الموظفات. وهو ما يستدعي تبني رؤية مؤسسية متكاملة ترمي إلى تحقيق توازن تمثيلي يعزز وصول النساء إلى مواقع القيادة واتخاذ القرار على مختلف المستويات الإدارية.

شكل (2) نسبة الموظفين في المناصب القيادية لعام 2024

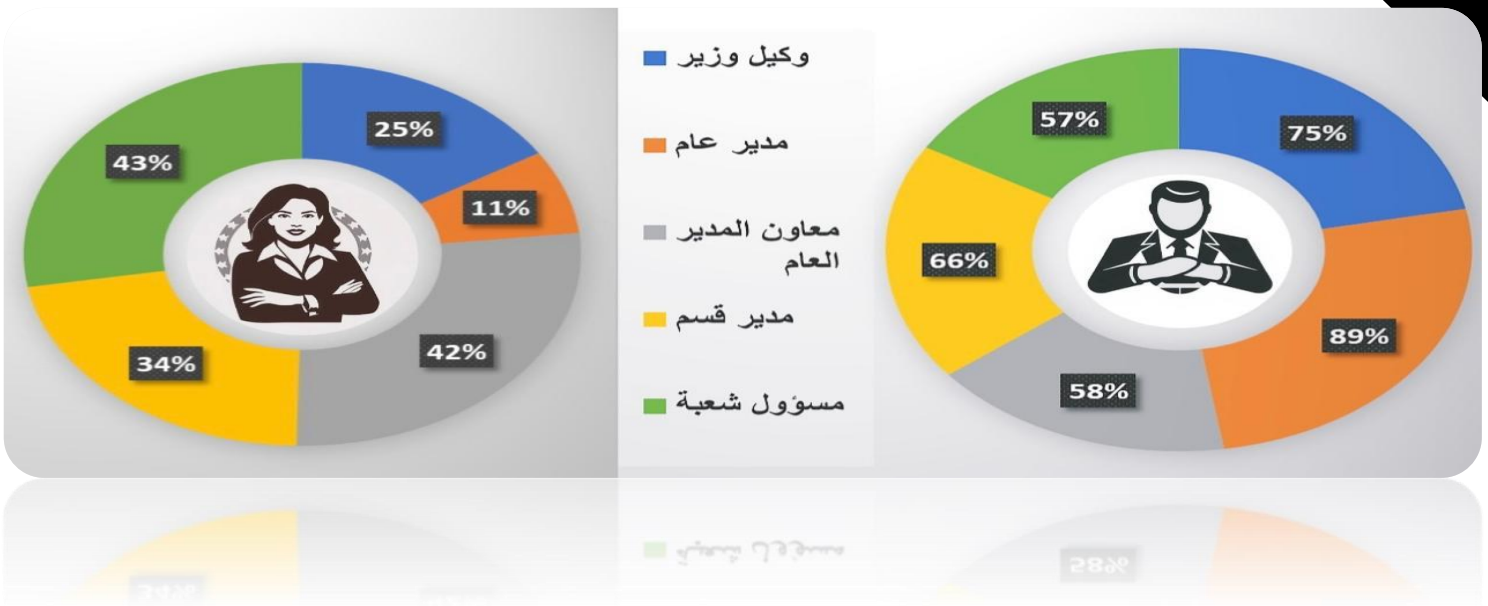

المصدر: بيانات وزارة التخطيط

شكل (3) نسبة الموظفين حسب التحصيل الدراسي لعام 2024

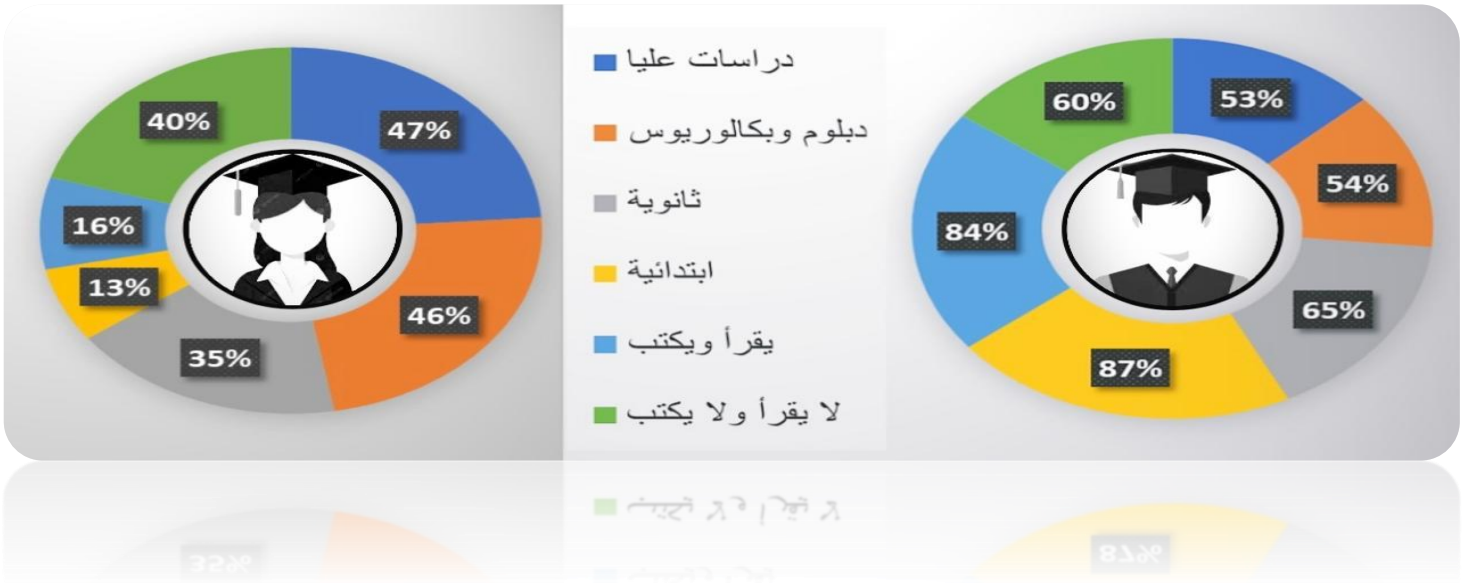

المصدر: بيانات وزارة التخطيط

وفي الإطار ذاته، تظهر البيانات وجود فجوة ملحوظة بين الذكور والإناث في هيكل القوى العاملة، تميل بوضوح لصالح الذكور، ولا سيما عند المقارنة عبر مختلف المستويات الدراسية والمؤهلات العلمية. ويعكس ذلك اختلالاً في توزيع الفرص الوظيفية والتطوير المهني بين الجنسين، بما يستدعي قراءة تحليلية معمقة للعوامل المؤثرة في هذا التفاوت والعمل على معالجتها من خلال سياسات شاملة تعزز تكافؤ الفرص، وتدعم تمكين النساء في التعليم والتأهيل والتدرج الوظيفي، بما يضمن مشاركة أكثر توازناً وعدالة في مختلف المستويات الوظيفية

رابعاً : المرأة العراقية في ارقام

يُعد التعداد العام للسكان والمساكن حجر الأساس للنظام الإحصائي الوطني، إذ يوفر قاعدة بيانات شاملة تُمكن من قياس الواقع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد وبالتالي فهو يمثل اداة حيوية لفهم وضع المرأة العراقية وتحديد احتياجاتها فمن خلال البيانات الدقيقة التي يوفرها التعداد يمكن توحيد جهود المنظمات المجتمعية والجهات الحكومية نحو تعزيز حقوق المرأة وتحسين وضعها من خلال تركيز الحكومات على قضايا تمكين ألمرأة و تعزيز مشاركتها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحيث تكفل مساهمتها في عملية التنمية المستدامة والتي تشكل الدعامة الاساسية في ترسيخ البنى التحتية للمجتمعات الانسانية المتحضرة.

❖ اجمالي سكان العراق

تمثل النساء والفتيات نصف سكان العراق اذ تشكل (49,82%) من السكان حسب التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024، وبالتالي نصف إمكانياته وموارده البشرية وان الاستثمار في إمكانيات المجتمع الكاملة تتطلب تمكين المراة لضمان المشاركة الكاملة في التنمية

شكل (4) الهرم السكاني

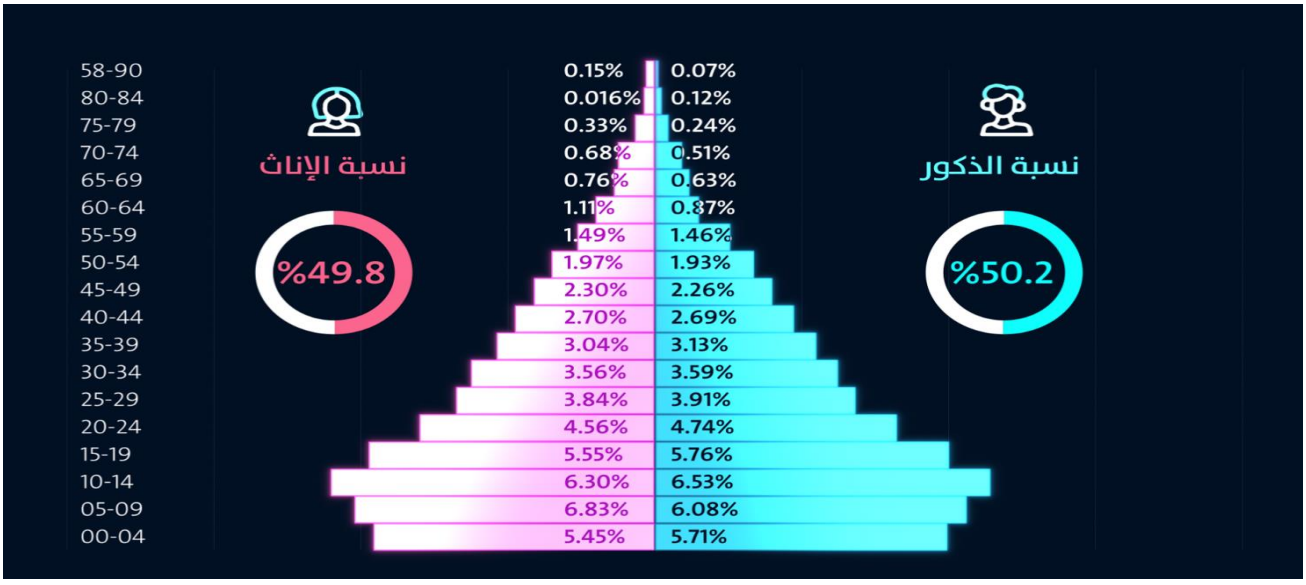

المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن 2024

❖ التعليم

نتناول مؤشر معدل الالتحاق للمراحل المختلفة على مستوى العراق وحسب الجنس وذلك بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024.

جدول (1) المرحلة التعليمية للالتحاق

المرحلة التعليمية	انثى	ذكر	العراق
التعليم قبل الابتدائي	1.45%	1.40%	1.43%
يافعين	0.17%	0.29%	0.23%
ابتدائية	43.29%	44.61%	43.97%
محو الامية	0.10%	0.12%	0.11%
متوسطة	20.72%	21.35%	21.05%
اساسية	7.29%	7.41%	7.35%
اعدادي	15.64%	13.29%	14.43%
اعدادي مهني	0.36%	0.99%	0.68%
دبلوم	1.05%	1.14%	1.10%
بكالوريوس	9.43%	8.73%	9.07%
دبلوم عالي	0.04%	0.05%	0.05%
ماجستير	0.30%	0.38%	0.34%
دكتوراه	0.15%	0.24%	0.20%
المجموع	**100.00%**	**100.00%**	**100.00%**

المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن 2024

❖ النشاط الاقتصادي

بينت نتائج التعداد العام للسكان للعام 2024 مؤشرات النشاط الاقتصادية اذ بينت الفجوة بين معدل النشطيين اقتصادياً من الذكور والاناث اذ وفقا للشكل ادناه لازالت هناك فجوة كبيرة بين الذكور والاناث ويعود ذلك لطبيعة التغيرات التي أصابت البنية الاجتماعية في العراق عبر العقود الأخيرة. اذ دائماً ما تحمل النظرة الاجتماعية لطبيعة عمل المرأة كثيراً من الرفض والإدانة، ومن ثَم هناك قيم البداوة التي انسحبت على المدينة بفعل التلاقح الاجتماعي الثقافي أي ما زالت عرضةً للتمييز الاجتماعي والجنسي، وعدم الاعتراف بها بوصفها شخصيةً مستقلةً مساويةً مع الرجل في تكوين الأسرة والمجتمع على حد سواء، ناهيك عن تعسر الحصول على فرص عمل ملائمة في ظل تلكؤ النمو الاقتصادي وتفاقم الأزمات الأمنية.

قد أصبح أمام المرأة العاملة العراقية العديد من المعوقات والتحديات التي تحتاج إلى المزيد من الخطوات والتدابير الفعالة للقضاء على الظلم والعنف والتمييز والحرمان من الفرص المتكافئة والعدالة لتحقيق معدلات أعلى من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتطلّع إلى تغيير جذري في النظرة التقليدية السائدة لدورها في المجتمع.

شكل (5) الفجوة في نسب النشطين إقتصادياً والنشطات إقتصادياً

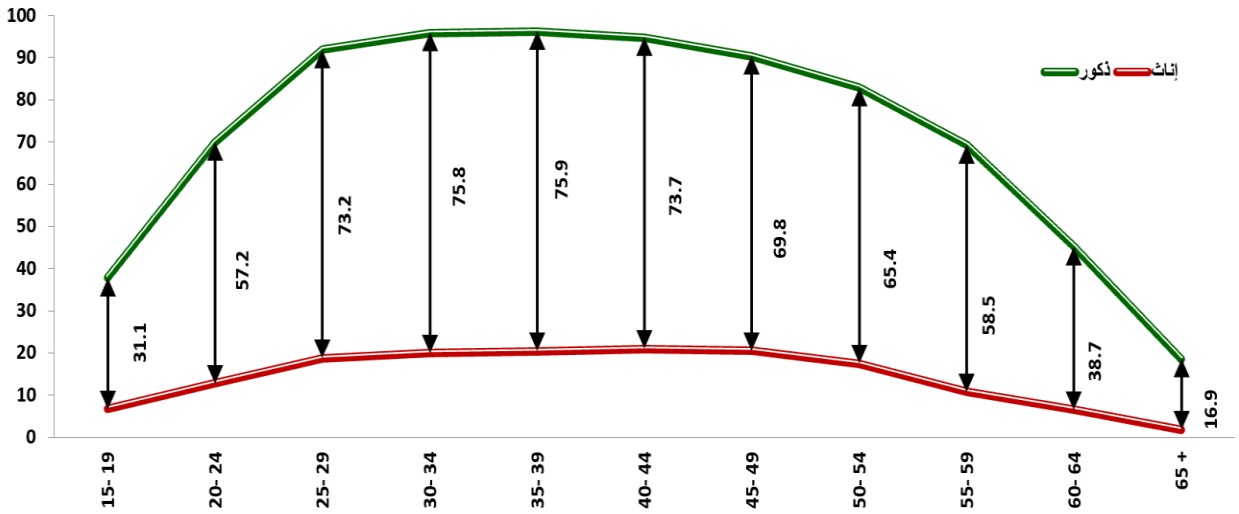

المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن 2024

❖ رئاسة المرأة للأسرة

تتأثر نسبة الاسر التي تترأسها امرأة بعدة عوامل منها عوامل فردية ومنها (المستوى التعليمي ، العمر ، الوضع الزوجي) وعوامل مجتمعية ومنها (البيئة ، الحالة الاقتصادية ، الحروب والنزاعات ، العادات والتقاليد الثقافية) ، حيث تزداد نسبة النساء اللاتي يترأسن اسر نتيجة زيادة نسبة وفيات الرجال بسبب تحديات الوضع الأمني وتصاعد عمليات العنف في البلد بالإضافة الى زيادة حالات الطلاق والهجرة والتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بفقدان المعيل للأسرة والحاجة الى تأمين المردود الاقتصادي والدخل للأسرة وبحسب نتائج التعداد العام للسكان والمسكان لعام 2024 فقد كانت نسب ا ترؤوس النساء للاسر وفقا للمؤشرات ادناه

شكل (6) التوزيع النسبي للاسر الاعتيادية حسب جنس رئيسها

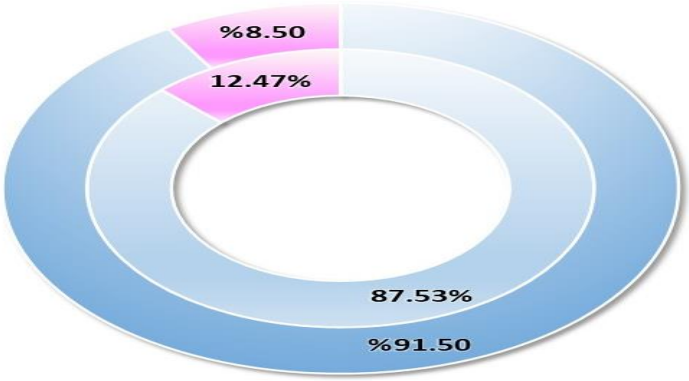

المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن 2024

❖ الحالة الزوجية للنساء بعمر 12 سنة فأكثر

ترتبط الحالة الزواجية للمرأة بعدد من المتغيرات الأخرى، بما في ذلك العوامل الشخصية : (العمر ، المستوى التعليمي ، الدخل ، القيم والمعتقدات ، التفضيلات الشخصية) والعوامل الاجتماعية : (الأعراف الاجتماعية ، التوقعات العائلية ، الفرص المتاحة للزواج ، توافر الشركاء المحتملين) والعوامل الاقتصادية : (العدالة في الحصول على فرص اقتصادية ، التمييز في مكان العمل ، الوضع المالي للفرد) والعوامل الثقافية: (قواعد الزواج والطلاق ، أدوار المرأة المتوقعة ، العدالة بين الجنسين) ، ويتفاعل كل من هذهِ العوامل بطرق معقدة لتشكيل الحالة الزواجية للمرأة.

جدول (2) الحالة الزوجية للأفراد بعمر 12 سنة فأكثر

	الحالة الزواجية	انثى	ذكر	الإجمالي
العراق	ارمل / ارملة	5.25%	0.44%	2.86%
	اعزب / عزباء	37.25%	46.00%	41.60%
	متزوج / متزوجة	55.42%	52.59%	54.01%
	مطلق / مطلقة	1.74%	0.81%	1.28%
	منفصل / منفصلة	0.33%	0.16%	0.24%
المجموع		100.00%	100.00%	100.00%

المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن 2024

خامساً: المرجعيات الوطنية والسياسات الحاكمة

❖ الخطة الوطنية الثالثة لقرار مجلس الامن 1325

اطلق العراق الخطة الوطنية الاولى لقرار مجلس الامن 1325 حول المرأة والامن والسلام وذلك في 2014/2/6 وهو بذلك اول بلد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا يطلق خطة وطنية لتفعيل القرار اذ انظم العراق الى (43) دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة من الذين صادقوا على خطة العمل بشأن قرارمجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم 1325،حيث تم تبني الخطة الوطنية الاولى (2014-2018) بهدف تعزيز دور المرأة الاساسي في عملية التنمية المستدامة وضمان ان تاخذ اولويات المرأة اهمية مركزية في قرارات السلام والامن على كافة المستويات كما تم اطلاق الخطة الثانية لقرار مجلس الامن في عام 2020 وتستمر على مدى اربع سنوات (2021-2024) وتنفيذاً لمحاور وغايات الاستراتيجية الوطنية للمراة العراقية (2023-2030) جاءت الخطة الوطنية الثالثة(2025–2030) والتي تبنت نهجاً متكاملاً لتوسيع خدمات الصحة ضمن محاور الوقاية والحماية، وتعزيز نظم الرصد والاستجابة السريعة اذ اطلقت الحكومة العراقية الخطة الوطنية الثالثة لاجندة المرأة و الامن و السلام في العام 2025 والمستند الى قرار مجلس الامن 1325 و التي تركز على تحسين عوامل الوقاية والتعافي بعد انتهاء مرحلة الازمة المرتبطة بتحرير عدد من المحافظات العراقية من تنظيم داعش الإرهابي ، كما تضمنت هذه الخطة في مرحلتها الاولى وضع السبل اللازمة لمواجهة تنظيم داعش الارهابي و النزوح المتسبب نتيجة له، كما ركزت مرحلتها الثانية على تقديم الخدمات للمتضررين من تنظيم داعش كالنازحين والاقليات لتؤكدعلى دور المرأة في منع الصراعات وحلها وضرورة مشاركتها في مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابة الانسانية واعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراع وتولت وزارتنا تنفيذ عدد من الانشطة ضمن الخطة كالاتي

- الصحة الإنجابية: ركيزة الازدهار في عراق ما بعد النزاع
  دمج الصحة الإنجابية في أجندة المرأة والسلام والأمن في بيئات الصراع وما بعد الصراع
- المساهمة في دعم الانشطة والفعاليات التي تعزز دور المرأة من خلال اقامة صندوق شكاوي النساء لتعميق الشفافية وحماية المرأة ومنحهن حق التعبير
- ادراج المشاريع الخاصة بالأنشطة التي تخص المرأة ضمن خطة البرنامج الاستثماري في المحافظات
- تم استحداث تشكيل بمستوى وحدة يحمل مسمى (العيادة القانونية) وتم تأليف فريق من موظفي الدائرة القانونية في وزارة التخطيط يقوم بمهام الوحدة بموجب الامر الإداري المرقم (736 /10040/3/4) في (2025/3/13) والذي يعنى بتقديم الاستشارات القانونية بشكل مجاني للمرأة حول حقوقها

ومساعدتها للوصول الى العدالة وتعزيز الوعي القانوني لها من خلال إقامة الورش والندوات التوعوية التي تهدف الى تعزيز الوعي لدى المرأة بقصد حمايتها من الانتهاكات والتي تمكنها معرفياً بحقوقها القانونية وبالتالي تشجيعها على اتخاذ القرارات الصائبة في حياتها.

- اعداد الدليل الوطني لإدماج قضايا المرأة في السياسات والخطط القطاعية والمحلية: نحو تخطيط اكثر عدالة وشمولاً.
- اعداد ورقة سياسات تخص عمل المرأة في القطاع الخاص.
- اعداد فلم توعوي يتضمن محتوى بصري تفاعلي (Animation) يجسد قضايا المرأة في السياسات والخطط بعوان (**اذا لم تكن هناك ... من يكتب مستقبلها؟**)
- الاهتمام بتمكين المرأة العراقية من خلال برامج (اقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل مع استهداف أوسع للنساء) اذ يسهم هذا البرنامج في تمكين المرأة العراقية من خلال توفير عدة فرص للأرامل والمطلقات والمعيلات لأسرهن للارتقاء بمستوى معيشتهم وتحقيق استقلال اقتصادي واجتماعي.

❖ الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)

جاءت الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية لدعم المراة العراقية وتمكينها وتعزيز حقوقها وحرياتها واتخاذ التدابير اللازمة لتذليل العقبات التي تقف امام مشاركة النساء الفاعلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها من جميع اشكال العنف والتمييز، لتوفير الفرصة لهن في الاسهام في دعم التنمية في ابعادها المتعددة، وإظهار قدراتهن وامكانياتهن للعمل في كافة المجالات العامة وبما يرفد الدولة والمجتمع بعامل قوة مضاف لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية تضمنت الاستراتيجية عدة محاوركالاتي:

محاور الاستراتيجية:

المحور الأول: المشاركة والتمكين السياسي للمرأة العراقية

عن طريق دعم وتحفيز مشاركة المرأة والفتيات في الانتخابات وتعزيز وجودها الفاعل في مجلس النواب والمجالس المنتخبة، وتعزيز مشاركة المرأة في السياسة والحكم وتوسيع قاعدة تمثيلها في تولي المناصب القيادية العليا في الوزارات والمؤسسات التنفيذية والقضائية، ومنح النساء الفرصة في الاسهام في صنع السلم والمحافظة عليه.

المحور الثاني : التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية

بهدف إدماج تمكين المراة ضمن سياسات الاقتصاد الكلي والخطط التنموية وتخصيص وتوجيه الإتفاق العام لتعزيز الفرص الاقتصادية للنساء وتحسين وضع المرأة الاقتصادي، ورفع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة والحد من البطالة ومكافحة الفقر، وتحقيق المساواة في فرص العمل في القطاعين العام والخاص ودعم ريادة الاعمال للنساء.

المحور الثالث : حماية المرأة ومواجهة العنف الذي تتعرض له

تحقيق الحماية القانونية والاجتماعية للمرأة ومواجهة جميع اشكال العنف الذي تتعرض له المرأة بما فيها العنف الأسري وتمكين المرأة من الوصول الى العدالة.

المحور الرابع : التمكين الاجتماعي للمرأة العراقية

بناء الأسرة على الاسس السليمة وتعزيز مكانة ودور المرأة داخل الأسرة ، وتعزيز دورها في المجتمع من خلال تيسير وصولها الى التعليم والعدالة ، وتوفير الرعاية الصحية للنساء واطفالهن

المحور الخامس : المرأة وإدارة مخاطر التغير المناخي

مشاركة وتعزيز قدرات المراة في إدارة ومواجهة مخاطر التغير المناخي وتلوث البيئة وتمكينها من الاضطلاع بدور أساسي في إيجاد أنماط للاستهلاك والإنتاج مستدامة وسليمة بيئيا

وقد تولت وزارة التخطيط تنفيذ عدد من الانشطة ضمن الاستراتيجية

- تنفيذ خطة التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن ركيزة البيانات والمعرفة (تنفيذ تقييم نوعي للعمالة غير المنظمة والمرأة)
- تنفيذ معرض منتجات يدوية للنساء العاملات في الصناعات اليدوية والاعمال الإبداعية للمرأة .
- المشاركة في الملتقى البابلي النسوي الاول لتبادل المعرفة والخبرات والأفكار لشرائح مختلفة من النساء القياديات والفاعلات والناشطات.
- أعداد تقرير خارطة الفرص الاقتصادية للنساء وتمكين الناجيات من العنف
- اعداد دراسة حول ظاهرة امية النساء وانعكاساتها في تفاقم الفقر في العراق.

- اعداد بحث حول معدلات التحاق الاناث بالتعليم في مرحلة الدراسة الثانوية: تحليل الوضع الراهن والحلول المقترحة.
- اعداد دراسة واقع المرأة النازحة بعد العودة.
- اعداد الورشة التوعوية عن مخاطر المخدرات وعلاقتها بالتطرف واليات محاربتها، والتي اقامتها مؤسسة تجديد عراق لتنمية وتطوير الاقتصاد وبالتنسيق مع لجنة مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب في محافظة بابل وبالشراكة مع منظمة انسان من اجل انسان.
- الاعداد والتهيئة لأنشطة الـ (16) يوم لمناهضة العنف ضد المرأة .

❖ استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2025 -2030)

يُعدّ تحقيق دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء، ولا سيما النساء الفقيرات، أحد المحاور الاستراتيجية الرئيسة في إطار استراتيجية التخفيف من الفقر الثالثة، لما يمثله من مدخل أساسي لتحسين مستوى رفاه الأسرة، وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية في مجالات الغذاء والسكن والرعاية الصحية. وتستند هذه الرؤية إلى أن توفير فرص عمل لائقة، تتسم بالأجور العادلة والاستقرار الوظيفي، يُسهم في تمكين الفئات الأكثر هشاشة من كسر حلقة الفقر والانتقال التدريجي نحو الاستقلال الاقتصادي.

كما تؤكد الاستراتيجية، في صيغتها المُعدّة والقيد الإقرار، أن التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة يُحقق مكاسب تنموية متعددة الأبعاد، تتجاوز الأثر الفردي لتشمل الأسرة والمجتمع، من خلال تعزيز الاستقلال المالي للنساء، وتوسيع مشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز تحولهن إلى رائدات أعمال وقائدات لمشروعات صغيرة ومتوسطة، بما يسهم في معالجة قيود رأس المال البشري، وتقليل نسب الإعالة داخل الأسر الفقيرة.

وتنطلق الاستراتيجية من قناعة مفادها أن تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة يشكل أداة فاعلة لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة أشكال التمييز الاقتصادي، وتقليص الفجوة في فرص العمل والدخل بين النساء والرجال. ومن خلال إتاحة فرص أوسع للنساء للمشاركة الكاملة في سوق العمل والاقتصاد الوطني، تسهم الاستراتيجية في دعم مسارات التنمية المستدامة، وتعظيم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للسياسات الموجهة للفقر. وبناءً على ذلك، تضمنت الاستراتيجية مجموعة من التوجهات والنتائج المتوقعة التي تركز على رفع مستوى الدخل، وتعزيز فرص التشغيل، وتحسين الشمول المالي للنساء الفقيرات، بما يرسخ التمكين الاقتصادي كركيزة أساسية في جهود التخفيف من الفقر وتحقيق التنمية الشامل

❖ خطة التنمية الوطنية 2024-2028

اعدت وزارة التخطيط وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة خطة التنمية الوطنية (2024 - 2028) ، والتي تم اطلاقها من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد شياع السوداني وذلك خلال المؤتمر الذي اقامته وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي يوم السبت الموافق (2024/8/3) ، وتكونت الخطة من تسعة فصول حيث تناول الفصل الرابع (التنمية البشرية والاجتماعية) واحد محاوره (الدور التنموي للمرأة) ، تم التطرق فيه الى المؤشرات الرئيسة التي تخص النساء ومجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجه عملية تمكين المرأة العراقية ، وتبنى المحور الاهداف الاتية:

الهدف الاول: تحقيق شمول مالي اوسع للنساء لتعزيز الوصول الى فرص العمل.
الهدف الثاني: تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية.
الهدف الثالث: تعزيز المشاركة للنساء في صنع القرار والادوار القيادية لهن.

تسعى وزارة التخطيط إلى متابعة محور الدور التنموي للمرأة ضمن خطة التنمية الوطنية من خلال تطوير مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية، بالتنسيق مع الجهات القطاعية المعنية. يهدف هذا الإجراء إلى قياس مدى مشاركة المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ورصد أثر برامج الخطة المنفذة عليها. كما يتيح رصد التقدم المحرز في تمكين وتنمية قدرات المرأة ضمن مؤشرات التنمية الوطنية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى دعم إضافي أو تدخلات موجهة، بما يعزز دمج قضايا المرأة بصورة مستمرة في التخطيط القطاعي.

❖ اليوم الوطني للمرأة العراقية

ارتقاءاً بمكانة المرأة العراقية، وتأكيدًا لدورها الفاعل وحضورها المشهود في الحياة العامة وميادين العمل والعطاء، أقرّ مجلس الوزراء، بناءً على توصية المجلس الأعلى للمرأة، اعتماد يوم **الثالث من آذار** من كل عام يوما وطنيا للمرأة العراقية، للاحتفاء بمنجزاتها، وتسليط الضوء على إسهاماتها المتنوعة في مختلف المجالات، وتعزيز مشاركتها في مسارات التنمية المستدامة وتمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وفي هذا الإطار، احتفت وزارة التخطيط باليوم الوطني للمرأة العراقية تحت شعار **«المرأة التخطيطية صانعة التنمية نحو ازدهار المستقبل»**، إذ نظّم قسم سياسات تمكين المرأة التابع لدائرة التنمية البشرية احتفالا بهذه المناسبة في 3 آذار 2025، تضمن استعراضا لدور وزارة التخطيط في دعم وتعزيز الدور التنموي للمرأة، فضلًا عن تكريم عدد من الموظفات المتميزات، دعما لمسيرتهن المهنية وتقديرا لجهودهن وإسهاماتهن المؤثرة في بيئة العمل

سادساً: البرامج التنفيذية والإنجازات المؤسسية

❖ خطة التمكين الاقتصادي للمراة العراقية

تنفيذا لمبادرة المشرق للتمكين الاقتصادي للمرأة التي يدعمها البنك الدولي مع الجهات ذات العلاقة ،تولت اللجنة الاستشارية المشكلة برئاسة معالي وزير التخطيط وعضوية الجهات ذات الصلة وضع خطة للتمكين الاقتصادي للمرأة في العراق ، تهدف الخطة الى زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتعزيز البيئة القانونية لمشاركة أوسع في الأنشطة الاقتصادية والتصدي للعقبات التي تحول دون وصولها للأنشطة المدرة للدخل من خلال الاصلاحات القانونية وزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة المستندة الى زيادة عدد النساء قائدات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ريادة الاعمال النسائية وتيسير وصول المرأة الى الموارد المالية والقروض (كالقروض بدون فوائد او القروض بدون ضمانات وتبسيط الإجراءات الخاصة بالمرأة)، ودعم دخولها الى هذا القطاع الخاص وتيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات لتمكينها اقتصاديا في مجال التسويق وتسهيل عملها عن بعد

ركيزة حملات التوعية : تعد هذه الركيزة خطوة محورية لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد والمجتمع ، تهدف الى رفع مستوى الوعي بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة وتسلط الضوء على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال مشاركة المرأة بشكل اكبر في مجالات العمل وريادة الاعمال .

ركيزة الاصلاحات القانونية: تهدف إلى تقييم البيئة القانونية والتشريعية التي تؤثر على المرأة في مكان العمل. يشمل ذلك مراجعة القوانين المتعلقة بحقوق المرأة في التوظيف والتكافؤ في الأجر والتدابير التي تحميها من التمييز والتحرش

ركيزة رعاية الأطفال: دعم التوسع في مراكز رعاية الأطفال الرسمية لزيادة فرص الوصول إلى مرافق الرعاية

ركيزة تطوير المهارات: شملت الركيزة برامج تدريبية والتعليمية التي تركز على تعزيز المهارات التقنية، والمهنية، وريادة الأعمال لدى المرأة، لمعرفة ما إذا كانت هذه البرامج تُحسن فرصها في سوق العمل وتعزز قدرتها على المنافسة توحيد مناهج التدريب المهني وتدريب المدربين لمساعدة النساء على الوصول إلى المزيد من الفرص الاقتصادية وإنشاء المشاريع الصغيرة وتوفير المعدات للمستفيدات

ركيزة البيانات والمعرفة: تعزيز بيئة جمع البيانات المعنية بتسجيل الاعمال غير الرسمية «غير المنظمة» للنساء في القطاع الخاص في العراق مثلا الصناعات المنزلية والعاملات لحسابهن الخاص

ريادة الاعمال والشمول المالي: تهدف الركيزة الى تقييم مدى قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية، التمويل، والادخار، حيث يُعتبر الشمول المالي عنصرًا هامًا لدعم استقلالية المرأة وتمكينها من إدارة مواردها بشكل أفضل ودعم حاضنات الأعمال في العراق وإنشاء شبكة من رائدات الأعمال

من خلال تحديد أفضل الممارسات وأصحاب المصلحة والأطر المناسبة لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة

❖ المعارض الاقتصادية والمنتجات اليدوية

- نظم المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات معرضاً للاعمال الابداعية بالتعاون مع منظمة شمس السلام تضمن المعرض تشكيلة واسعة من المنتجات والاعمال الابداعية الحرفية لمجموعة من النساء الحرفيات في حدائق المركز.

- نظم قسم سياسات تمكين المرأة / دائرة التنمية البشرية وبالتعاون مع هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ومجموعة طوق الياسمين، معرضاً للمنتجات اليدوية لموظفات الوزارة للفترة من 21-2025/1/22 في مقر هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، وقد شاركت موظفات وزارة التخطيط بتقديم منتجاتهن من الاعمال اليدوية بما يدعم تمكينهن اقتصادياً.

- نظّمت وزارة التخطيط، بالتنسيق مع اللجنة المركزية للأعمال التطوعية معرضاً تسويقياً خيرياً للأعمال الفنية والحرف اليدوية وبمشاركة إحدى الفرق الخيرية وذلك ترسيخا الى قيم التكافل والتعاون بين القطاعين العام والخاص .

- نظمت هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية معرضا خيريا لدعم ومساندة مرضى السرطان وقد شاركت فيه مجموعة من منتسبات الهيأة في تقديم مجموعة من المنتجات اليدوية والفنية ويأتي ريع هذا المعرض لدعم الجهود المبذولة في رعاية وعلاج مرضى السرطان

❖ الحماية القانونية والوصول الى العدالة

- أطلقت وزارة التخطيط مشروع العيادة القانونية، في خطوة نوعية تهدف إلى ترسيخ سيادة القانون، ودعم الإصلاح الإداري، وتعزيز مبادئ العدالة والتنمية المستدامة، وذلك خلال مؤتمر رسمي نظمته الدائرة القانونية في الوزارة تحت شعار **(تعزيز العدالة وسيادة القانون)** أن إطلاق المشروع يمثل خطوة متقدمة في مسار الإصلاح المؤسسي ليكون المشروع منصة معرفية وإنسانية تهدف إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى المعلومة القانونية الدقيقة وتقديم المشورة المجانية بروح العدالة والمسؤولية، وقد جاءت المبادرة استجابة واقعية لحاجة الموظف إلى جهة محايدة تمد يد العون لمن يحتاجها. أن العيادة تعمل على نشر الوعي القانوني وتقديم الاستشارات لموظفي الوزارة والمواطنين بما يسهم في حماية الحقوق وتعزيز أداء المؤسسات الحكومية.

- عقدت وزارة التخطيط الدائرة القانونية ندوة عن **(دور القانون في حماية المرأة وضمان حقوقها)** وان الندوة جاءت تجسيداً للايمان بان المرأة نصف المجتمع وان الدستور العراقي والتشريعات الوطنية قد حرصا على تأمين الحقوق المشروعة للمرأة، وحمايتها من جميع اشكال الظلم والتهميش، ادراكاً بان تمكين المرأة ليس ترفاً وانما ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتضمنت الندوة محورين:

الاول: عن القواعد العامة لحماية المرأة في القانون العراقي.

الثاني: تعزيز الحماية القانونية والمساواة للمرأة.

سابعاً: البحث والمعرفة والدراسات

❖ دراسة عن معدلات التحاق الاناث بالتعليم في مرحلة الدراسة الثانوية: تحليل الوضع الراهن والحلول المقترحة.

إن ضمان حصول جميع البنات والشابات على تعليم جيد حقٌ من حقوقهن الإنسانية وإحدى أولويات التنمية العالمية وبالرغم من التحسن الكمي في مستويات تعليم المرأة وازدياد معدلات التحاق الاناث بالمدارس الابتدائية والثانوية إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة ووفقا لتقرير التنمية البشرية 2020 والصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي فان متوسط معدل الالتحاق للفتيات في التعليم الابتدائي حول العالم بلغ حوالي 90% في العام 2018 ومع ذلك لايزال هناك تحديات تواجه تحقيق المساواة في التعليم بين الجنسين ، فضلا عن الفوارق الكبيرة في فرص التعليم المتاحة للرجال والنساء في المجتمع اذ تتمتع الشابات الحاصلات على تعليم عال بفرص أقل في سوق العمل من تلك ذات التحصيل العلمي المنخفض. علاوة على ذلك، فإن حصول المرأة على التعليم غالبًا ما تعيقة الأعراف الثقافية التي تؤكد على عزل الإناث.

اذ تعد مشكلة التسرب من التعليم مشكلة كبيرة، وهى من اخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في المجتمعات المختلفة لكونها تعكس ضياع الجهود التنموية ولا يقتصر تأثيرها على الفرد فحسب بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع فهي تزيد معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للفرد والمجتمع وتزيد الاتكالية والاعتماد على الغير، كما تفرز للمجتمع ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر...وغيرها ،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية كانحراف الأحداث وانتشار السرقات والتطرف

وعلى الرغم من الجهود والمبادرات العديدة لأتاحه التعليم لدى الجميع، ومجانية التعليم والتوسع في المدارس وغيرها من الاجراءات إلا أنه مازال هناك عدد لا يستهان به من النساء محرومات من التعليم، كما تظهر مشكلة تسرب الفتاة من التعليم خاصة في المرحلة الأساسية مما يشكل اهدارا تربويا كبيرا وفاقدا تعليميا لا يستهان به

هدفت الدراسة الى

1- تحديد العوائق الرئيسية التي تواجه الفتيات في الالتحاق بالمدارس، سواء كانت مالية، اجتماعية، لوجستية.

2- تحليل تأثير العوامل الاقتصادية مثل دخل الفرد الاسرة ومستوى المعيشة على فرص التحاق الفتيات بالتعليم.

3- دراسة دور العادات والتقاليد الاجتماعية، ومدى تأثيرها على استمرار الفتيات في الدراسة.

4- تقييم جودة التعليم والمرافق المدرسية المتاحة للفتيات، ومدى تأثيرها على دافعيتهن للاستمرار في التعليم.

وقد توصلت الدراسة

1. العوامل الاقتصادية تمثل عائقا رئيسيا أمام التحاق الفتيات بالتعليم، خاصة في الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث تبين وجود علاقة طردية بين دخل الأسرة واستمرار الفتاة في الدراسة.

2. البيئة الريفية تعاني من نقص كبير في البنية التحتية التعليمية، بما في ذلك بعد المدارس، وضعف وسائل النقل، وغياب البيئة المدرسية الملائمة للفتيات، مما يسهم في انخفاض معدلات التحاقهن بالتعليم.

3. التقاليد الاجتماعية تلعب دورا محوريا في تعليم الفتيات، حيث لا تزال بعض المجتمعات تنظر إلى تعليم الفتاة على أنه أمر ثانوي، مما يؤدي إلى تزويجها المبكر أو انسحابها من المدرسة.

4. جودة التعليم والمرافق المدرسية غير كافية، خاصة في المدارس المخصصة للفتيات، مما يؤدي إلى عزوف بعض الأسر عن إرسال بناتهن إلى المدارس بسبب ضعف الخدمات أو عدم وجود كادر تدريسي.

5. وعي أولياء الأمور بدور التعليم في تمكين الفتيات لا يزال محدودا في بعض المناطق، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على قراراتهم بشأن تعليم بناتهم

❖ دراسة ظاهرة امية النساء وانعكاساتها في تفاقم الفقر في العراق (نساء ممكنات ...مجتمعات صامدة)

يتناول هذا البحث ظاهرة أمية النساء في العراق، بوصفها إحدى الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الانعكاسات المباشرة على تفاقم الفقر متعدد الأبعاد، وتركّز على العلاقة التبادلية بين الأمية والفقر، خاصةً في ظل ما يشهده العراق من تحولات اقتصادية واجتماعية. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن استمرار أمية النساء يسهم في تعميق الفقر، بالرغم من وجود الاستراتيجيات الحكومية، مما يستوجب تدخلات تشريعية ومجتمعية متكاملة.

يهدف البحث إلى تحليل أسباب اتساع أمية النساء، وتحديد سبل معالجتها عبر التعليم والتمكين، مع توضيح أثر ذلك في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030، لا سيما الهدفين الأول (القضاء على الفقر) والرابع (جودة التعليم) والخامس (المساواة بين الجنسين).

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الأستنتاجات

1. ان النمو السكاني المتزايد وقلة الموارد الاساسية يضع العديد من الاسر تحت خط الفقر مما يجبر اطفالهم وخاصة الاناث الانخراط في سوق العمل لزيادة مستوى دخل الاسرة.
2. العــادات والتقاليــد: من اهم اسباب التمييز بين الرجل والمرأة والتي تعيق انخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة هي العادات والتقاليد اذ يشير عدد كبير من الدراسات الى تحيز الموروث الاجتماعي والقيمي ضد مشاركة الاناث في التعليم.
3. الوضع الأمنــي: يعتبر الوضع الامني مؤشرا مهما فعندما ينتشر انعدام الامن والاستقرار على نطاق واسع يمنع ذلك العديد من النساء من الوصول الى الفرص التعليمية.
4. تأثير امية النساء على الدخل ، اذ تحد ظاهرة امية النساء من قدرتهن على الحصول على وظائف مناسبة ودخل كافي ، فالنساء الاميات غالبا ما يقتصرن على العمل في قطاعات منخفضة الاجر والقطاعات الاقتصادية النامية ، مما يؤدي الى تقليل القدرة على تحسين الوضع المالي لأسرهن ويزيد من احتمالات تعرضهن للفقر.
5. التأثير على الصحة، فالأمية تؤثر سلبا على معرفة النساء بالصحة والنظافة، مما يؤدي الى محدودية الوصول الى الرعاية الصحية ومعلومات تنظيم الاسرة ، فقد تواجه النساء الاميات تحديات في فهم خدمات الرعاية الصحية والحصول عليها ، مما يؤدي الى معدلات اعلى من الامراض والوفيات بين

الأطفال والنساء انفسهن وهذا يزيد من العبء الاقتصادي والمالي على الاسر بسبب تكاليف الرعاية الصحية وفقدان القوة العاملة.

وقد اوصت الدراسة

1. تعزيز السياسات التعليمية ، اذ يجب ان تضع الحكومة التعليم كأولوية خاصة تعليم الفتيات والنساء ، ويشمل ذلك توفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والالزامي للجميع.
2. إشراك وزارة التربية ضمن ادوار أساسية تشمل التوعية والمتابعة بالنسبة للأهالي والأطفال الذين يتركون الدراسة، وصولا إلى كتابة التقارير إلى الجهات ذات العلاقة والمسئولة عن معالجة ظاهرة عمالة الأطفال.
3. توفير مصدر دخل للأسر الفقيرة كي لا يجبروا اطفالهم على العمل، وذلك من خلال إنشاء مشروعات صغيرة ومنح القروض الميسرة.
4. تطوير برامج محو الامية المخصصة للنساء، خصوصا في المناطق الريفية والفقيرة مع توفير المواد التعليمية والتدريب المناسب للمعلمين.
5. التعليم المرن والذي يشمل خيارات تعليمية مرنه للنساء اللواتي قد يجدن صعوبة في الالتحاق بالمدارس بسبب الالتزامات الاسرية او العمل مثل الفصول المسائية او التعليم عن بعد.
6. تقديم الحوافز للأسر لتشجيعها على ارسال بناتها الى المدرسة مثل المنح الدراسية، الإعانات المالية ، او توفير وجبات مدرسية مجانية.

ثامناً : الفعاليات التوعوية والاعلامية

❖ أنشطة توعوية تخص المرأة ووسائل دعمها

- نفذت مجموعة البنك الدولي ورشة عمل حول **(سياسات تمكين المرأة مبنية على انشطة و محصلات استراتيجية التخفيف من الفقر)** للفترة 1 - 4 ايلول للعام 2025 بحضور ممثلي وزارة التخطيط ، وزارة المالية ، الدائرة الوطنية للمرأة العراقية / الامانة العامة لمجلس الوزراء .

هدفت الورشة الى

- تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع وتنفيذ سياسات تمكين المرأة المرتبطة باستراتيجية التخفيف من الفقر.
- تطوير مهارات المشاركين في استشراف المستقبل وإعداد الدراسات المستقبلية وربطها بالتخطيط الاستراتيجي.
- الاطلاع على التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، خاصة في القطاع الخاص.
- تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الوطنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، الدائرة الوطنية للمرأة) والشركاء الدوليين، بما يسهم في رفع كفاءة البرامج والمبادرات.
- المساهمة في رفع مؤشرات العراق الدولية الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تحديث التشريعات والأنظمة الداعمة .

وتم التوصل الى المقترحات الاتية

- الاتفاق على اعداد خطة تنفيذية تفصيلية تتضمن البرامج و التوقيتات .
- اعتماد جدول زمني لتحديث قاعدة بيانات الفقر بشكل مستمر .
- تنظيم ورش عمل لاحقة لعرض نتائج التحديث على اصحاب المصلحة .
- إدماج مخرجات الورشة في خطط وزارة التخطيط الخاصة بالتنمية المستدامة وتمكين المرأة.
- إعداد تقرير وطني دوري لرصد وتقييم قياس أثر برامج التمكين الاقتصادي على النساء والفئات الفقيرة ، لرفعه إلى مجلس الوزراء والبنك الدولي.
- إطلاق برامج تجريبية (Pilot Projects) في محافظات مختارة لتمكين النساء في القطاع الخاص، استناداً إلى توصيات الورشة.
- تعزيز التعاون مع البنك المركزي لاستثمار الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025–2029) لصالح النساء، وخاصة في ما يخص تسهيل القروض والمشاريع الصغيرة.
- تنظيم حملات توعية وطنية لتعريف النساء ببرامج الشمول المالي والتمكين الاقتصادي.
- عقد شراكات مع القطاع الخاص لزيادة فرص النساء في سوق العمل ودعم ريادة الأعمال.
- إدراج التمكين الاقتصادي للمرأة كأحد المؤشرات الرئيسة في عملية إعداد ومراجعة الموازنات العامة

- نَظمت الوزارة ورشة توعوية بعنوان **(الاتجار بالبشر واستغلال النساء والاطفال)** وذلك بالتعاون مع المفوضية العليا لحقوق الانسان.

اذ سلطت الورشة الضوء على مخاطر جريمة الاتجار بالبشر لا سيما تلك التي تطال الفئات الاكثر ضعفاً وعرضة لهذه الانتهاكات مثل النساء والاطفال ومناقشة اسبابها ودوافعها، واشكالها المختلفة، فضلاً عن استعراض اثارها السلبية وسبل الحد منها والتصدي لها.

اهداف الورشة:

- رفع مستوى الوعي المجتمعي بهذه الجريمة.
- ابراز الجهود الوطنية والدولية المبذوله لمكافحتها.

ابرز توصيات الورشة

- ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمواثيق الاممية ذات الصلة.
- تفعيل الدور الرقابي والتشريعي في متابعة ومحاسبة مرتكبي هذه اجرائم.
- اعتماد سياسات حكومية متخصصة ومستجيبة لمتطلبات مواجهة هذه الظاهرة، بما يشمل إجراءات الحماية والوقاية والمساءلة.

- نفذ المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات عدد من الندوات التطويرية في عدة مجالات منها

- اعتماد منهج مستودعات المعرفة
- دور المهارات المتكاملة في القيادة الادارية

- دور التفاوض والعمل المؤسسي
- تطوير محركات البحوث والدراسات
- استراتيجية وطنية للجودة
- ادارة التغيير المؤسسي
- جائزة التميز الحكومي
- العمل التطوعي في بيئة العمل
- الضمان الصحي
- نظام ادارة المخاطر
- الدفاع المدني
- كاميرات المراقبة والامن الشخصي
- حملات التوعية ضد سرطان الثدي
- مفهوم والية تشكيل اللجان التحقيقية
- ندوة خاصة بالوعي الكوني وقوانينه والتأثير على بناء الانسان.

وكما نفذ المركز مجموعة من الدورات التدريبة منها:

- مذكرات التفاهم والاتفاقيات والمهمات التفاوضية من الدرجة 2-1
- الاسس والمفاهيم الادارية والمالية الحديثة من الدرجة 3-2
- القيادة الاستراتيجية الذكية والمهارات الرقمية لمعاوني المديرين العامين
- الحوار والمشاركة وبناء السلام المجتمعي
- ادارة الازمات من الدرجة 2-1
- التواصل الفعال والتاثير الايجابي للمرأة العاملة / وزارة النفط / شركة نفط الشمال
- الادارات القيادية / وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
- تأهيل وتطوير القادة الاداريين / متخصصة في ادارة المعرفة

- اعداد المطويات والوسائل التوعوية المطبوعة الأخرى بقضايا المرأة والخاصة بترشيد استهلاك المياه وزيادة الوعي لدى المواطنين بصورة عامة والفلاحين بصورة خاصة.
- نفذت مديرية تخطيط نينوى /لجنة تمكين المرأة والاسرة والطفل مجموعة من الندوات والورش

- ندوة توعوية عن حق المرأة في الارث من الناحية القانونية والشرعية.
- ندوة توعوية عن الادمان والوسواس القهري.
- ندوة بعنوان **(معاً لخلق بيئة رافضة للتحرش)**

❖ حملة الـ (16) يوم لمناهضة العنف ضد المرأة.

تعد حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة مبادرة عالمية تهدف إلى التوعية بمخاطر العنف ضد النساء والفتيات، وتسليط الضوء على سبل مواجهته والقضاء على الممارسات السلبية التي تعاني منها المرأة. تنطلق الحملة سنوياً في 25 تشرين الثاني، الذي يصادف اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتستمر حتى

10 كانون الأول، الذي يُحتفى به كيوم حقوق الإنسان. وفي هذا الاطار نظمت وزارة التخطيط ورشة عمل حول (مخاطر الابتزاز الالكتروني: اسبابه واثاره وطرق الوقاية منه) بالتعاون مع مستشارية الامن القومي/مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية وبمشاركة ممثلين عن تشكيلات المرأة في مؤسسات الدولة تعزيزاً للتنسيق الوطني في مواجهة العنف ضد المرأة.

كما تبنى قسم سياسات تمكين المرأة توزيع بطاقات الفحص المبكر لسرطان الثدي للراغبات بأجراء الفحص من الموظفات بالتنسيق مع وزارة الصحة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتعزيز صحة المرأة داخل الوزارة.

❖ الشراكات المحلية والدولية في مجال تعزيز الدور التنموي للمرأة

- دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة اذ تم توقيع مذكرة تعاون بين الوزارة ومنظمة المرأة والمستقبل /منظمة غير حكومية عاملة في مجال دعم المرأة، وقد تم التعاون مع المنظمة انفا لأعداد خطة تتعلق بتطوير قدرات الموظفات في وزارة التخطيط وكذلك محافظة الديوانية أذ تم مفاتحة الوكالة الالمانية للتنمية ومنظمة الامم المتحدة والوكالة الفرنسية للتنمية لغرض بيان امكانية تقديم الدعم للمنظمة اعلاه في تنفيذ خطتها المقدمة لهذه الوزارة والمتعلقة بتطوير قدرات النساء، كما وتم عقد الاجتماعات المشتركة بين المنظمة المذكورة انفا والجانب الالماني وكذلك منظمة الامم المتحدة للمرأة لتنسيق الشراكات بينهم ومناقشة المقترحات التي تتعلق في مجال دعم المرأة.
- التنسيق مع الجهات الحكومية في تحديد الاحتياجات التنموية التي ممكن ان تساهم في تنفيذها المنظمات غير الحكومية حيث تم توحيد هذه الاحتياجات وموائمتها وثم ارسالها الى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء تمهيداً لعرضها على المنظمات غير الحكومية لبيان امكانية تقديم الدعم في تنفيذها من خلال ورش مشتركة ومن ضمن هذه الاحتياجات مقترحات تتعلق بالمرأة.
- تساهم دائرة التعاون الدولي في هذه الوزارة بتوقيع الاطر التنموية منها(اطار الامم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، وثيقة منظمة اليونسيف، منظمة الفاو، برنامج الامم المتحدة الانمائي) في اطار مجموعة من الخطط والبرامج الاممية التي تعنى بدعم دور المرأة في العراق.

تاسعاً: التحديات التي تواجه المرأة العاملة في وزارة التخطيط

- انخفاض مشاركة النساء في المناصب القيادية حيث تظهر البيانات وجود فجوة واضحة في تمثيلهن ضمن المستويات العليا في الهيكل الوظيفي، الامر الذي يحد من فرص وصولهن الى مواقع القيادة والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات المهمة.
- عدم توفر حضانات للأطفال داخل مؤسسات الدولة اذ أن جميع تشكيلات هذه الوزارة تفتقر إلى هذه الخدمة، مما يشكل تحدياً كبيراً للأمهات في تحقيق التوازن بين واجباتهن الوظيفية والأسرية.
- تواجه الموظفات تحديات متراكبة ناجمة عن تعدد الأدوار التي يضطلعن بها بين المسؤوليات الأسرية والالتزامات المهنية، الأمر الذي ينعكس في تصاعد الضغوط النفسية والجسدية ويؤثر على استدامة عطائهن الوظيفي.
- محدودية برامج الدعم الصحي والنفسي تستدعي التوسع التدريجي في تعزيز الخدمات الوقائية والإرشادية، مثل الفحوصات الدورية والجلسات الإرشادية، بما يسهم في دعم الصحة النفسية والبدنية للمرأة العاملة، ولا سيما في ظل تعدد أدوارها وتزايد الأعباء الوظيفية والأسرية التي تتحملها.

عاشراً:التوصيات التي من شانها دعم وتعزيز دور الموظفة التنموي

- تعزيز مشاركة النساء في المناصب القيادية وصنع القرار بما يسهم في تحقيق التوزان المؤسسي وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القراروالاستفادة من الكفاءات النسوية .
- إطلاق برامج دورية للفحوصات الصحية: خاصة للنساء مثل الفحوصات المبكرة للأمراض النسائية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتنظيم ورش عمل للتوعية بالصحة النفسية لمعالجة التوتر الناتج عن ضغوط العمل والحياة الشخصية
- تعزيز خدمات الدعم داخل بيئة العمل وذلك بالتخطيط لتوفير خدمات مساندة ، مثل توفير حضانات (رعاية الأطفال) أو الإرشاد النفسي الوظيفي، بما يسهم في تقليل الضغوط النفسية وتحسين الرضا الوظيفي.
- تعزيز مشاركة الرجال في حملات دعم وتمكين المرأة من خلال إشراك الرجال في الأنشطة المتعلقة بتمكين المرأة، مما يسهم في بناء فهم مشترك وداعم لقضاياهن.

المصادر

1- خطة التنمية الوطنية (2024-2028) ، وزارة التخطيط
2- خطة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية (2020-2024)، وزارة التخطيط
3- الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2025-2030)، وزارة التخطيط
4- الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)، الامانة العامة لمجلس الوزراء.
5- الخطة الوطنية الثالثة لقرار مجلس الامن 1325 المراة والامن والسلام
6- نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2024
7- سحر فيض الله ، وزارة التخطيط ،2025، "ظاهرة امية النساء وانعكاساتها في تفاقم الفقر في العراق (نساء ممكنات ..مجتمعات صامدة)" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد العدد 85
8- بيانات وزارة التخطيط